نظام المسؤولية الدولية والاتهامات الدولية الموجهة للصين بشأن مسؤليته عن انتشار-Covid19

الاستاذ المساعد الدكتور
پشتيوان علي عبدالقادر
جامعة جيهان-اربيل

تعريف نظام المسؤولية الدولية

ان نظام المسؤولية الدولية هو عبارة عن نظام قانوني دولي و فرع من فروع القانون الدولي العام. هذا النظام ينظم المسؤولية المدنية الدولية لأشخاص القانون الدولي العام و خاصة مسؤولية الدول تجاه بعضها البعض في حالة حدوث عمل غير مشروع من قبل دولة أو عدة دول ضد دولة أو عدة دول يترتب عليه أحداث اضرار. و الدولة (الدول)المتضررة تستطيع رفع دعوى دولية أمام المحاكم الدولية ضد الدولة(الدول) التي صدرت منها العمل غير المشروع ،و تطالب فيها بتعويضها ماديا أو معنويا عن الاضرار التي الحقت بها.

أنواع المسؤلية الدولية

1- المسؤلية الدولية التعاقدية

اذا اخلت دولة معينة ببنود اتفاقاتها و عقودها الدولية بكافة انواعها و أدت هذا الخرق إلى أحداث اضرار بدولة أو دول أخرى من اطراف العقود فتنشأ مسؤولية دولية تعاقدية هنا.

2- المسؤلية التقصيرية

في حالة خرق اية دولة لبنود قواعد القانون الدولي بانواعها تنشا هنا أيضا المسؤلية الدولية حتى اذا كانت الخرق مشروعا بموجب القانون المدني للدولة الخارقة للقانون الدولي. و كافة السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية من الممكن نسبة العمل غير المشروع إليها.

شروط دعوى المسؤلية الدولية

1- صدور عمل غير مشروع من شخص أو اشخاص القانون الدولي خاصة الدول. والعمل غير المشروع يجب أن يكون غير مشروعا بموجب قواعد القانون الدولي

2- يجب تحديد الشخص أو الأشخاص القانون الدولي العام التي قام بعمل غير مشروع أو نسبة العمل لدولة أو منظمة دولية حكومية.

3- يجب أن تلحق العمل غير المشروع ضررا ماديا أو معنويا بشخص(اشخاص) قانوني دولي.

مرحلة التحقيق في دعوى المسؤلية الدولية

ان التحقيق و تقصي الحقائق تعد مرحلة مهمة و حاسمة لاستيفاء دعوى المسؤلية الدولية لشروطها الثلاثة. فالشخص القانوني الدولي المتضرر يطالب عادة بتحقيق دولي عن طريق تشكيل لجان تحقيقية دولية من خلال الاممم المتحدة أو اية منظمة دولية حكومية أخرى أو عن طريق اتفاقيات ما بين الدول أطراف الدعوى و تقوم المحاكم الدولية أيضا بتشكيل هذه اللجان.

الاختصاص القضائي لدعاوي المسولية الدولية

- ان دعاوي المسؤلية يجب أن ترفع أمام الهيئات القضائية الدولية و في مقدمتها محكمة العدل الدولية باختصاصها الاجباري أو الاختياري. ومن الممكن تشكيل محاكم دولية خاصة بقرار من مجلس الامن التابع لامم المتحدة. في بعض الأحيان تتفق أطراف الدعوى فيما بينها دون حاجة للمحاكم أو تتفق على لجنه تحكيمية دولية للفصل في الدعوى.

اثار دعوى المسئولية الدولية

ان القاضي الدولي عند النظر في هذا النوع من الدعاوي يستند الى قواعد القانون الدولي و نتائج التحقيقات والوقائع. المحكمة الدولية اما ان تحكم بتعويض مادي للجهة المتضررة أو تحكم بتعويض معنوي وفقا لنوع الضرر التي اصاب شخص قانوني دولي معين أو ترد الدعوى لعدم استيفاء شروط المسئولية الدولية.

و علينا ان نتطرق هنا بأن النظام القضائي لبعض الدول تسمح لمواطنيها رفع دعاوي تعويض ضد الدول أمام محاكمها الوطنية.

المسئولية الدولية المترتبة على انتشار ڤايروس كورونا

ان انتشار اي ڤايروس أو اية جرثومة في العالم ااو في جزء منه بصورة طبيعية ليس لسلطات الدول أو افرادها الارادة فيه يعد مسألة طبيعية ولا تدخل ضمن نظام المسؤلية الدولية الا في حالة وجود يقين و اثباتات معتمدة بان هناك اراده عمدية لنشرها من قبل دولة أو عدة دول لتحقيق غايات عسكرية أو غايات أخرى و أحيانا يتم نشر الڤايروسات بصورة غير عمدية نتيجة اخطاء مختبرية و عدم جديدة السلطات في وقفها. سوى كانت هناك ارادة عمدية أو خطأ و اهمال في نشر ڤايروس كورونا في العالم في هذه الايام فبعد نشره عملا غير مشروعا و يخضع للمسؤلية الدولية الجنائية و المدنية اذا كان النشر عمديا و إلى المسؤلية الدولية المدنية فقط إذا كانت نشره غير عمدي

الاتهامات الموجهة الى الصين واحتمال مقاضاته دوليا

لااحد يستطيع أن لا يرى مدى خطورة فايروس كوڤيد-19 على الإنسانية جمعاء في النواحي الصحية to megggh .
والاقتصاديه حيث حصد مئات الالاف من الارواح و آلاف البلايين من الدولارات في كافة دول العالم.

هناك شيء شبه موكد بان الفيروس مصدره مدينة وهان الصينية هذا ما اكده الوقائع و جاء على لسان المسؤولين الصينيين رغم أن الصين حاول اخيرا اتهام الولايات المتحدة.

وفقا لشروط المسؤلية الدولية فهناك شرطين متحققين في انتشار كوڤيد 19 في العالم ، هناك دولة مصدره الفايروس و هي الصين أي نستطتيع نسبة العمل الى دولة الصين . و هناك دول بل و كافة دول العالم الحقت بها اضرار فادحة نتيجة انتشار هذا الفايروس.

لا نعرف لحد الان هل الإنتشار طبيعي أو عمدي أو نتيجة خطأ.

دول عديدة و على رأسها الولايات المتحدة و بريطانيا و بعض المحامين الكبار وجهوا اتهامات جدية للصين و هذه الاتهامات جاء على لسان الرئيس الأمريكي و كبار المسئولين في أمريكا و بريطانيا.

الاتهامات ضد الصين و نتائجها القانونية والسياسية و الإقتصادية

- الاتهام الاول: تسريب الڤايروس من احد مختبرات في الصين بصورة عمدية أو غير عمدية.
- الاتهام الثاني: عدم جدية الصين بمكافحة الڤايروس في البداية و منع انتشاره في الدول الاخرى و عدم الشفافية في التعامل مع الڤايروس.
- اما بالنسبة لاثار هذه الاتهامات فللوصول إلى الحقيقة لا بد من إجراء تحقيق دولي مستقل و دقيق حول وجود أو عدم وجود عمل غير مشروع أو خطأ غير عمدي في الصين سببت في انتشار الڤايروس، و للوصول الى حقائق حول شفافية الصين أو عدمه في التعامل مع الڤايروس وانتشاره الواسع في العالم و هنا يكون دور الامم المتحدة رئيسيا. فاذا تم الاثبات بأن الصين قام بنشر الڤيروس او انتشر بالخطأ و تعامل معه بعدم الشفافية فيتحقق الشرط الاول و المهم من شروط المسئولية الدولية أي شرط وجود عمل غير مشروع صادر من الصين. و بالتالي من الممكن لكافة الدول رفع دعوى مسؤولية دولية ضد الصين في المحاكم الدولية للمطالبته بالتعويضات المادية الهائلة. هذا من الناحية القانونية اما من الناحية الاقتصادية والسياسية فتشدد الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة و الصين و سوف يجبرالصين إلى دفع تعويضات ها ئلة للحكومات و الأفراد تحت الضغط الأمريكي خاصة اذا لم تتعاون الصين مع الامم المتحدة و الهيأت القضائية الدولية .